

الحمد لله



الجمهورية التونسية

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية

القضية عدد: 1/19348

تاريخ الحكم : 5 جوان 2010

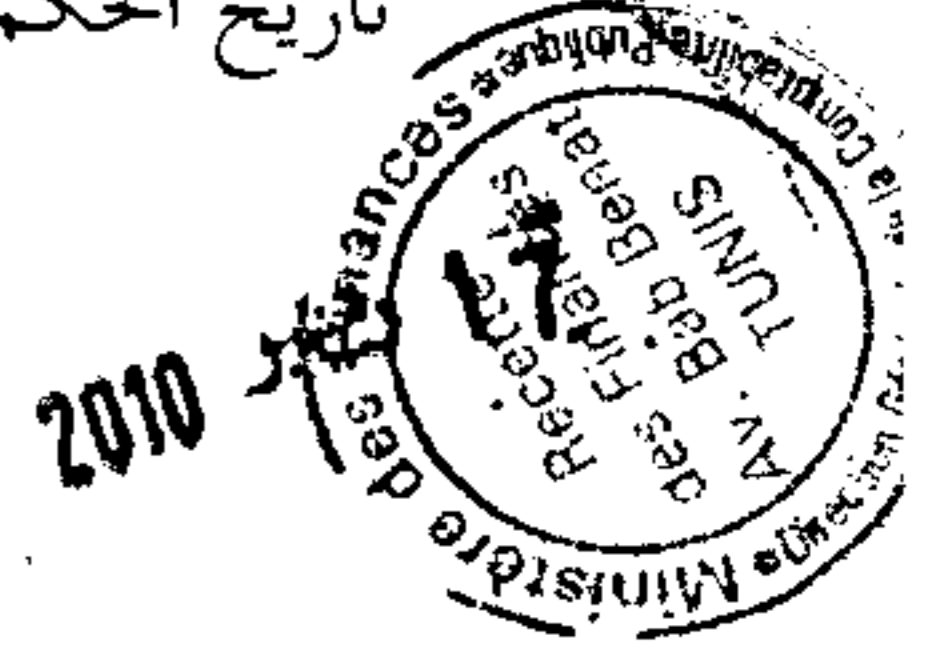
## حكم ابتدائي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة الابتدائية الخامسة بالمحكمة الإدارية

الحكم الآتي بين :

المدعى: ء      ب      في حق ورثته أ. الش      مقره



### من جهة:

ر      مقره

والمدعى عليه: ء

### من جهة أخرى:

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من  
ورثته أ الش والمسجلة بكتابة المحكمة في 14 أفريل 2009 تحت عدد  
1/19348 و المتضمنة أن المدعى عليه استولى على عقار مسجل و تولّى القيام بكتب  
بيع غير قانوني وقع التنصيب فيه أنه تم بمقتضى رخصة من والي نابل مؤرخة في 1 مارس  
1966 و الحال أن الرخصة تمّ أطرافا لا علاقة لهم بأرض النزاع، و أضاف العارض أنه  
تولّى رفع قضية جزائية صدر فيها حكم لفائدته فتولّى استخراج شهادة ملكية في العقار  
الذي لا يملك فيه الضدّ و تقدّم لذلك بدعوى الحال طالبا إبطال عقد البيع غير القانوني.

وبعد الإطلاع على التقرير المقدم من المدعى عليه و الوارد بتاريخ 8 أوت 2009 و المتضمن بالخصوص أن ما جاء بعريضة الدعوى لا أساس له من الصحة إذ أن الحكم الابتدائي الذي يستند له العارض تم استئنافه و تمسك بالخصوص أن القطعة محلّ النزاع لا زالت على ملكه و لم يستصدر العارض شهادة ملكية باسمه خاصة و أن الأخير في الذكر تولى رفع قضيتين في إبطال عقد قضي في الأولى بتاريخ 30 جانفي 2007 و في الثانية بتاريخ 19 جانفي 2008 لفائدته.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في القضية.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 و المتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص المنقحة والمتممة له وآخرها القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الأطراف بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 8 ماي 2010 و بها تلا المستشار المقرر السيد ع ق ملخصا من تقريره الكتابي، و حضر المدعي في حق الورثة و تمسك بعريضة دعواه، و حضر المدعى عليه و تمسك بما جاء في الأحكام الصادرة سابقا، إثر ذلك حجزت القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 5 جوان 2010،

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من جهة الإختصاص:

حيث تهدف الدعوى إلى إبطال عقد بيع عقار مسجل تضمن ضمن بنوده إستناده إلى رخصة والي نابل المؤرخة في 1 مارس 1966 و الحال أن تلك الرخصة تمّ أطرافا آخرين.

و حيث تمسك العارض بأن البيع تعلق بعقار مسجل و تم التنصيص بالبيع أنه تم بمقتضى رخصة من والي نابل مؤرخة في 1 مارس 1966 و الحال أن الرخصة هم أطرافاً لا علاقة لهم بالعقار المذكور.

و حيث و طالما تبين أن النزاع يرمي إلى إبطال عقد مدني يجمع أشخاص خاضعين للقانون الخاص، فإن المحكمة الإدارية تكون غير مؤهلة للنظر فيه و تعين تبعا لذلك التخلي عن النظر في الدعوى لعدم الإختصاص.

### ولهذه الأسباب:

قضت المحكمة ابتدائياً:

أولاً: بالتخلي عن النظر في الدعوى لعدم الإختصاص،

ثانياً: بحمل المصاريف القانونية على المدعي،

ثالثاً: بتوجيه نسخة من الحكم إلى الطرفين.

و صدر هذا الحكم عن الدائرة الابتدائية الخامسة برئاسة السيدة سامية البكري وعضوية

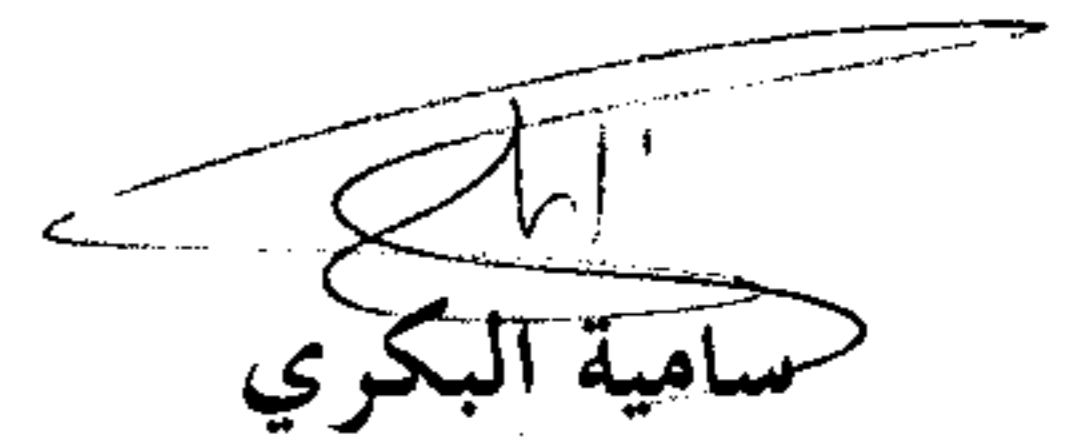
المستشارين السيد محمد الال و السيد محمد .

وتلي علنا بجلسة يوم 5 جوان 2010 بحضور كاتب الجلسة السيد معز الخمير.

القاضي المقرر



رئيسة الدائرة

  
سامية البكري

الكاتب العام للمحكمة الابتدائية  
بصفاء: فتاح البرديني